المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Centre for Contemporary Syria Studies

تقييم حالة

إحياء مشروع الشراكة السورية الأوروبية وتعزيز جهود إعادة الإعمار

نبيل مرزوق

إحياء مشروع الشراكة السورية الأوروبية وتعزيز جهود إعادة الإعمار

تموز/يوليو 2026

المحتويات

الملخص التنفيذي	**1**
المقدمة	**2**
أولًا. اتفاقيات الشراكة وتعزيز فرص التنمية المستدامة	**6**
ثانيًا. بعض الآثار المتوقعة	**11**
المنشآت المرشحة للخروج من السوق	11
الفرص الإيجابية التي تتيحها اتفاقية الشراكة	12
ثالثًا. تقييمات نتائج برامج الشراكة في بعض الدول العربية	**13**
اتفاقية الشراكة المغربية – الأوروبية	16
الميزان التجاري والتنافسية	16
تقييم أولي لنتائج اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية	17
رابعًا. الواقع الحالي لسورية والاحتياجات الأساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي	**22**
خامسًا. البدائل والمطلوب من سورية	**23**
سادسًا. الاستنتاجات والاقتراحات	**25**

الملخص التنفيذي

بمبادرة أوروبية، أُعيدَ طرح موضوع إعادة تفعيل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، وهي مبادرة إيجابية تصبّ في مصلحة سورية التي تحتاج في ظروفها الحالية إلى حشد الجهود الوطنية ودعم الحلفاء والأصدقاء، للانطلاق في مسيرة التعافي الاقتصادي. وتتضمن الاتفاقية العديد من المحفزات والوعود، لكنها في الوقت ذاته تتضمن العديد من القيود والشروط، وفيها إلزامات باتباع سياسات لا تتوافق مع المصلحة الوطنية أو تحدّ من الخيارات والبدائل الممكنة، فإلى جانب المساعدات والدعم الفني والوعود بدعم قطاع التعليم وإتاحة الفرص للتدريب والمشاركة في الأبحاث على صعيد الاتحاد، يمكن إقامة علاقات تعاون وتبادل خبرات مع المراكز البحثية والهيئات العلمية في الاتحاد، لكن هناك إلزامًا بفتح السوق السورية، وبإتاحة تبادل السلع والمعاملة الوطنية، وفق جداول وطنية قد لا تتناسب مع سورية، لعدم إنجاز الإصلاحات المطلوبة، وتأخر تطوير قوى الإنتاج والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية. وترتبط العديد من بنود الاتفاقية باتفاقية قطاع الخدمات (GATS)، ويتبيّن بالبحث أن العديد من هذه البنود مجحفٌ ولا يتناسب مع أوضاع سورية التي تعاني قطاعاتها الإنتاجية تراجعًا في الطاقات الإنتاجية؛ حيث تراجع قطاع الزراعة ليشكل عام 2025 نحو 46.5%، من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع عام 2010، في حين يُقدّر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في قطاع الصناعة التحويلية عام 2025 بنحو 20%، من حجم إنتاجه عام 2010، وتُقدّر قيمة رأس المال المدمّر بنحو 30% من قيمة رأس المال الإجمالي المعرض للخطر في البلاد، الأمر الذي فاقم حالة البطالة والفقر الذي شمل الحد الأعلى منه نحو 90% من السكان.

تتطلب هذه الأوضاعُ اهتمامًا خاصًا وشروطًا لمساعدة سورية في طريق التعافي. وتسمح المبادرة الجديدة والاتجاه إلى التفاوض من جديد بإمكانية التوافق على مبادئ جديدة، تعزّز الجانب التنموي في الاتفاقية، وتقلّص الضغوط التجارية والتحريرية، مع إمكان تعديل أو تأخير تطبيق بعض البنود في اتفاقية الخدمات الماسة بالسيادة أو الأمن الاقتصادي والوطني، مثل تحرير السّوق المالي، والقيود على احتكارات الدولة والمشتريات الحكومية وغيرها. وهذا يتطلب من سورية أن تحدّد منذ الآن رؤاها المستقبلية وما تريده من الشراكة، وأن تبدأ بالتوازي مع ذلك بعملية إصلاح شاملة إدارية وتنظيمية وقانونية، وبتهيئة كادر فني مؤهل ومدرب لقيادة المفاوضات، وعليها أن تمتلك حضورًا فعالًا في اللجان لمتابعة التغيرات والتعديلات المساعدة، لجعل اتفاق الشراكة أكثر إنصافًا للدول التي تعرّضت لأزمات وصراعات مدمرة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، سورية، اتفاقية الشراكة

المقدمة

أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، ورئيس المجلس الأوروبي، فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية ما بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي، وإحداث «شراكة سياسية جديدة، تدعم انتقالًا سلميًا وشاملًا ومصالحة في سورية، فضلًا عن إعادة دمج البلاد إقليميًا، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي»[1]، وذلك من خلال مشاركة سورية في مبادرات ميثاق المتوسط، وبدعم حزمة مالية كبيرة نسبيًا لعامي 2026 و2027، تبلغ ما يقارب 620 مليون يورو، للتعافي الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الإعمار. وعبّرت وثيقة حول العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وسورية، عن عزم الاتحاد الأوروبي تفعيل اتفاقية التعاون الموقعة مع سورية عام 1978[2]. وهذا تطوّر إيجابي مهم، يستجيب لاحتياجات سورية في المرحلة الراهنة للدعم والمساعدة للتعافي وإطلاق عملية إعادة الإعمار.

قد تشكّل هذه المبادرة تحوّلًا جديدًا في سياسات الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، إلا أنها تنطلق من أن استقرار المتوسط وازدهاره هو استقرار لأوروبا والعالم، إذ أدركت شعوب المتوسط وشعوب أوروبا أن أمنها واستقرارها مشترك، وهذا ما حفّزها في السنوات الأخيرة على القيام بمشاريع تعاون وتنسيق، وشراكة تزداد الحاجة إليها، مع تزايد الاضطرابات والأزمات التي يشهدها العالم اليوم، حيث هدّدت حرب روسيا على أوكرانيا الأمنَ الأوروبي، ودفعت الدولَ الأوروبية إلى الاحتشاد خلف الناتو دفاعًا عن أوكرانيا ودول شرق أوروبا، وفضلًا عن ذلك، تشكّل الحرب الإسرائيلية المستمرّة عامل عدم استقرار وأمان في المنطقة، وقد تعزّز هذا الوضع أخيرًا بتحالف الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في الحرب على إيران، الأمر الذي يهدّد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وجوارها الأوروبي، ويُشكّل تهديدًا لأمن الطاقة العالمي، ويتسبب في موجة تضخمية على الصعيد العالمي وأزمات متزايدة في العديد من الاقتصادات خارج منطقة الشرق الأوسط.

هدف هذه الورقة بالدرجة الأولى جذبُ اهتمام الحكومة والسلطات المعنية في سورية، لإيلاء موضوع الشراكة السورية الأوروبية الاهتمامَ الكافي، وإعداد الكوادر واللجان المتخصصة للدخول في عملية المفاوضات المقبلة. وتسعى الورقة إلى توضيح الجوانب الإيجابية في اتفاقية التعاون الاقتصادي التي ستُطبَّق مؤقتًا للإفادة منها، إلى حين التفاوض على صيغة جديدة للشراكة. وتنطلق الورقة من مبدأ مفاده أن إلقاء الضّوء، على عددٍ من بنود ومحاور الاتفاقية التي يجب تأكيدها في المفاوضات المقبلة، يساعد الفريق المفاوض في رسم اتجاه ومحاور التفاوض المقبل، علمًا أن الورقة لا ترقى لتكون بديلًا عن «دليل إرشادي» للفريق المفاوض، الذي يجب أن يعدّ بعناية ومشاركة فاعلة من المختصّين.

(1) - L'UE ouvre un nouveau chapitre dans ses relations avec la Syrie, Commission européenne - Communiqué de presse, Damas, le 9 janvier 2026.

(2) - ظهرت وثيقة أوضحت عزم الاتحاد الأوروبي توطيد علاقاته مع سورية عبر إعادة تفعيل الاتصالات السياسية الرسمية، وتهيئة الأرضية لإقامة روابط اقتصادية وأمنية أقوى، في خطوة تعكس تحولًا واضحًا في سياسة التكتل تجاه دمشق بعد سنوات من الجمود. وذكرت الوثيقة المرجعية، التي أعدّتها الإدارة الدبلوماسية للتكتل ووُزّعت على الدول الأعضاء، أن الاتحاد سيستأنف العمل الكامل باتفاقية التعاون الموقعة مع سورية عام 1978، (الجزيرة) في 21 أبريل/ نيسان 2026.

نحاول في هذه الورقة إلقاء الضوء على مشروع الشراكة الأورومتوسطي وانضمام سورية إليه مجددًا، من خلال مناقشة مسائل عدة: أين تكمن مصلحة سورية في الانضمام للشراكة؟ وما النتائج المتوقعة بالنسبة إلى سورية؟ وكيف يمكن لسورية أن تعزز جهود تنميتها وإعادة الإعمار من خلال انضمامها للشراكة؟ وماذا عليها إعداده لتفعيل مشاركتها ودورها الإيجابي في تطوير الشراكة المقترحة؟ وهل هي مؤهلة لهذا الدور؟ هذه الأسئلة وغيرها تُطرح حيث إن هذه التجربة لم تطبّق على نطاق واسع، وما نُفّذ من اتفاقيات حتى الآن قد تأثر بالأزمات التي تعرّضت لها المنطقة وتعثّرت جهود المتشاركين، ومن ثم تأخّر ظهور نتائج فعلية متكاملة لاتفاقيات الشراكة.

مشروع الشراكة ليس مشروعًا قائمًا على موازين قوى، ومن الخطأ تقييم المشروع ونتائجه وفق هذه العلاقة، وذلك لعدم وجود أي تناسب في موازين القوى، فدول الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة اقتصادية على الصعيد العالمي، وهي ثاني قوة صناعية وعلمية وتكنولوجية بعد الولايات المتحدة الأميركية حتى الآن، وهي أكبر تجمّع سكاني يحظى بالرفاه والتقدّم، ومن ثم لا يظهر تماثل في القوة بين الدول المشاركة فرديًا، ومجموعة دول الاتحاد. وهذا يرجّح العلاقة القائمة على المصالح المشتركة، وهي لا تقوم على القوة، بل تحاول تجسيد مبدأ التشارك في المسؤولية عن الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان. وحتى الآن، لا يبدو أن الاتحاد الأوروبي قد نجح في تحمّل هذه المسؤولية وأداء دوره كأكبر قوة في المجموعة، في تحقيق هذه الأهداف.

إن شعور الاتحاد الأوروبي بضعف قدرته على تحقيق الأهداف التي تبنّاها في إعلان برشلونة للشراكة عام 1995 دفعَه إلى إطلاق برنامج جديد توسّعي عام 2004، تحت مسمّى «سياسة الجوار»، ووضع لهذه المبادرة شروطًا صارمة للالتزام بحقوق الإنسان والعدالة والديمقراطية وغيرها من المبادئ. وكان ذلك محاولة لإيجاد سياج صديق من الدول التي تربطها علاقات تبادل وتعاون ولا تُشكّل تهديدًا لدول الاتحاد، وتكون حاجزًا للهجرة غير الشرعية، وقد انعكس ذلك في تعزيز عدم الثقة بما يطرحه الاتحاد من برامج وسياسات.

وتعزّزت المفارقة بين ما يُطرح من وعود ومبادئ عامة، وممارسات فعلية داعمة للعدوان استثارت ردود فعل شعبية في مجموع دول الاتحاد على سياسات الاتحاد، حيال الحروب في المنطقة، خاصة حرب الإبادة الجماعية التي تقودها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بدعمٍ ومشاركة من الولايات المتحدة ومن العديد من دول الاتحاد الأوروبي. وأدّى الانسجام التام لدول الاتحاد، مع سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى اتباع معظم دول الاتحاد سياسات مزدوجة المعايير. وكان لهذه السياسات والممارسات الدور الكبير في ترسيخ عدم ثقة الشعوب العربية خاصة، وشعوب دول أخرى كثيرة، بما تطرحه الدول الغربية من سياسات وبرامج.

وإذا لم تتوفر الثقة المطلوبة بين الشركاء، فلماذا تتم الشراكة؟ إن الشراكة تتم لأن الواقع يتطلّب ذلك، بمعنى أن هناك حاجة موضوعية ليكون هناك شراكة فعلية وحقيقية، فالاتحاد الأوروبي يتعرّض اليوم لتحديات مصيرية، بسبب سياسات حليفه قائد الفريق الولايات المتحدة الأميركية (الفريق الذي كان يسمّى الغرب الرأسمالي الديمقراطي): حروب في أوروبا، حروب في الشرق الأوسط، وأزمات اقتصادية متصاعدة بفعل الحرب. والغرب الأوروبي اليوم يدفع ثمنًا يراه باهظًا، في حين قد اعتاد تحقيق مكاسب في الأزمات، وهو الآن بحاجة كبيرة إلى المحيط المستقر والآمن والمزدهر. وتبيّن الدراسات التطبيقية أن تقاسم المكاسب والأرباح سيكون على المدى الأبعد أكثر مردودية ونفعًا، من الاستئثار بالمكاسب من قبل طرف واحد، وأن التوسّع في سوق مزدهر ونامٍ أكثر فائدةً ومردودًا من التوسّع في سوق كبير وفقير. فإذا لم يحقق الطرف الآخر في المعادلة مكاسبَ واستمرت أوضاعه المتردية التي تولّد الأزمات والاضطراب في المحيط، فلن يكون للشراكة مستقبل.

تبني الصين استراتيجيتها للمستقبل على مشروعها المركزي «الحزام والطريق»، وهو المشروع الذي تتحمل أعباءه منفردة دون إملاء شروط وفرض قيود، وهذا ما ولّد نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا في الدول التي شاركت في المشروع، وفي الشرق الأوسط دول كثيرة مرشحة لتكون شريكة في هذا المشروع، وهي دول ذات ثروات باطنية تحتاج إليها أوروبا والعالم لسنوات طويلة قادمة، وهي أيضًا دول ذات مواقع استراتيجية بالنسبة لأوروبا والعالم. فهل يستطيع الاتحاد الأوروبي التخلي عن المحيط الذي يحميه من الاضطراب والفوضى، ويتراجع عن بناء سوق يمكن أن تكون مزدهرة، إذا أحسنت إدارتها؟

منذ بداية الألفية الجيدة، ظهر اتجاه في المنظمات الدولية، وبدأ يتطور على صعيد الاتحاد الأوروبي، ينحو نحو التخلي عن المشروطية أحادية الجانب التي كانت سائدة في الاتفاقيات وبرامج المساعدات والقروض، واعتماد مبدأ التفاوض وتبادل الآراء في ما بين أطراف العقد أو الاتفاق، ذلك بأن اعتماد الحوار والتفاوض في ما بين الأطراف يمنح المشاركين الحق في الدفاع عن مصالحهم، واقتراح الصيغ أو القرارات التي تحفظ توازن المصالح بين الأطراف المشاركة، ولذلك لم تعد اتفاقية الشراكة لعام 1995 الصيغة الأفضل للاتفاق، في ظل جملة التغيرات والتطورات التي طرأت على صعيد سورية والمنطقة والعالم، ولا بدّ من تحديثها، وهذا ما أخذته المفوضية الأوروبية بالاعتبار، عند طرحها إعادة العمل باتفاقية التعاون التي كانت سورية قد وقعتها عام 1978، وهي اتفاقية ذات تسهيلات وإعفاءات من طرف واحد هو الجانب الأوروبي، من دون فرض أي التزامات على الطرف المستفيد، إلى حين التفاوض على صيغة جديدة للشراكة.

من المتوقع أن تستفيد سورية من تطبيق «اتفاقية التعاون» المؤقتة، إلى حين الاتفاق على عقد شراكة جديد، يأخذ بالتغيرات المشار اليها، ويستجيب للاحتياجات السورية في المرحلة المقبلة، من إعادة الإعمار والتنمية المستدامة. وعلى الجانب السوري أن يستفيد من هذه الفترة الزمنية، لإجراء إصلاحات تشريعية وقانونية وإصلاح وتعزيز دور المؤسسات والإدارات العامة والقيام بإصلاحات مالية وتنظيمية، والحدّ من الفساد والمحسوبية، والارتقاء بالحوكمة والحوار الداخلي الديمقراطي

والمشاركة المجتمعية، لتعزيز قدرة سورية على الإفادة مما تتيحه الشراكة والتعاون الدولي.

سنحاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الورقة، وتقديم استنتاجات وتوصيات، وذلك من خلال منهجية تحليلية مقارنة ومعطيات رقمية موثقة، وتقديرات مبنية على تحليل اقتصادي من خلال تحليل النقاط التالية:

- اتفاقيات الشراكة وتعزيز فرص التنمية المستدامة
- العوائق والمؤثرات السالبة
- المطلوب من سورية استعدادًا للمرحلة القادمة من التفاوض
- المحاور ذات الأولوية في العمل المشترك «للمفوضية الأوروبية» والفريق السوري
- استنتاجات ومقترحات ختامية

أولًا. اتفاقيات الشراكة وتعزيز فرص التنمية المستدامة

شكّلت اتفاقية التعاون الاقتصادي لعام 1977 نقلةً نوعيةً في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وأرست أسس علاقات قائمة على مساعدة دول جنوب وشرق المتوسط، لتغيير بنى إنتاجها واقتصاداتها، والانتقال إلى اقتصادات أكثر إنتاجية وتطورًا. ولم تكن الاتفاقية قائمة على تبادل منافع أو تحقيق أهداف خاصة للدول المانحة، وليس فيها مشروطية وشروط قسرية، وقد نصت المادة (17)، من الاتفاقية على تخفيض الرسوم الجمركية على واردات المنتجات التالية (الزراعية)، من سورية إلى الاتحاد الأوروبي، وهي تشمل طيفًا واسعًا من المنتجات الزراعية والحيوانية، وقد راوحت التخفيضات بين 80 و50 بالمئة من الرسم الجمركي، منذ دخول الاتفاقية حيّز التطبيق، كما نصت المدّة 18 على تخفيضات على المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري، بما يعادل 80% من الرسم الجمركي، مع دخول الاتفاقية في التطبيق، وتخفيض بنسبة 100% في 1 تموز/ يوليو 1977.

البروتوكول رقم 1، مخصص للتعاون الفني والمالي

تنصّ المادة 1- منه على تشارك الجماعة، في إطار التعاون المالي والفني، في تمويل التدابير التي من شأنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسورية. وتنص المادة 2 على أن تُستخدم مساعدات الجماعة لتغطية التكاليف الضرورية لتنفيذ المشاريع أو التدابير المعتمدة. ولا يجوز استخدامها لتغطية النفقات الإدارية أو نفقات الصيانة أو النفقات التشغيلية الجارية. ويتضح هنا التركيز على البعد التنموي للمساعدات، وتطوير البنية التحتية والبنى التنظيمية والمؤسسية، ويتعزز هذا التوجه مع تخصيص المبلغ المحدد للبرنامج وتوزّعه على المساعدات والقروض والمشاريع الإنتاجية، بهدف تنويع الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لسورية وتقديم التعاون الفني.

المادة 6- 2: تمنح القروض بشروط خاصة لمدة 40 عامًا، مع فترة سداد مدتها 10سنوات، ويحدد سعر الفائدة بنسبة 1%. ولم تستفد سورية فعليًّا من هذا الانفتاح من الجانب الأوروبي، وحافظ تيّار الصادرات على اتجاهه وحجمه نحو الاتحاد السوفياتي سابقًا، وفق اتفاقية التعاون السوري – السوفياتي لعام 1975، التي نصت على إمكان المقايضة بالبضائع السورية والمواد الخام المختلفة «اتفاقية الدفع»، حيث وجد المصدّرون سهولةً أكبر في تصدير بضائعهم، بغض النظر عن المواصفات وبأسعار تقيّم بالجنيه الإسترليني. المكاسب السريعة التي تسابَقَ التجار والمصدرون على تحقيقها أفقدت الصناعة السورية فرصةَ التطوير واحتلال موقع في أكبر سوق عالمية.

أقرّ مجلس الاتحاد الأوروبي، أواخر 1991، برنامج عمل المفوضية الأوروبية، حول «سياسة متوسطية مجددة»، تمتد حتى نهاية 1996، وتقوم على عنصرين أساسيين: تقديم تسهيلات جديدة لدخول المنتجات المتوسطية إلى الاتحاد؛ تحقيق زيادة ملموسة في الدعم المالي لمصلحة دول جنوب

وشرق المتوسط الثمانية.

وتتكون الاتفاقية من 143 مادة، و8 بروتوكولات، و8 ملاحق، إضافة إلى إعلانات فردية وجماعية بشأن بعض المواد الملتبسة أو التي هناك خلافات حولها. وتنحو الاتفاقية إلى التركيز على الجانب التجاري، وإلحاق الدول المتوسطية باتفاقات منظمة التجارة العالمية، من خلال التوفيق بين قوانينها وتشريعاتها الوطنية ومتطلبات اتفاقيات المنظمة. وتتخذ الاتفاقية صيغة إلزامية وتضع مُهلًا زمنية لتطبيق التعديلات، وهذا ما يتنافى مع مفهوم الشراكة الذي يقوم على الحوار والتوافق على السياسات والقرارات. لأن لكل دولة أوضاعها الخاصة التي تحدد ما هو متناسب معها أو هو ضار في ما تقوم به من إصلاحات وتطويرات.

يُظهر الاتفاق المعروض اختلافًا بيّنًا عن «اتفاق التعاون الاقتصادي» لعام 1977، الذي منح الصادرات من دول المتوسط معاملة خاصة بتطبيق نظام الأفضليات المعممة، سواء أكانت زراعية أم صناعية، في حين أن الاتفاقية الجديدة لعام 1996 تُخرج القطاع الزراعي بالكامل تقريبًا، وتخضعه لكوتا غير عادلة بحجة «السوق الموحدة» وشروطها الخاصة. وقد أدى هذا التقييد إلى محدودية الفرص المقترحة لتطوير القطاع ورفع مستواه التكنولوجي، وآليات التعاون وتبادل الخبرات. أما بالنسبة إلى تبادل السّلع والمواد المصنعة، فقد تم التراجع عن التسهيلات والإعفاءات التي قُدّمت في «اتفاقية التعاون الاقتصادي»، وتم «تحرير تجارة المواد المصنوعة في الاتجاهين وعلى أساس المعاملة بالمثل، مع إلغاء نظام الأفضليات المعممة، وهذا من شأنه أن يفتح أسواق بلدان جنوب وشرق المتوسط أمام الإنتاج الأوروبي المتفوق تكنولوجيًا والأقوى تنافسيًا دون مقابل، نظرًا لعدم توفر إنتاج صناعي متوسطي متطور يمكن أن يصدر إلى أوروبا»، مع بعض الاستثناءات[3].

تنص المادة 15 من الاتفاقية على أنه يمكن لسورية أن تتخذ إجراءات استثنائية ولفترة محدودة، تخالف أحكام المادة (12) على شكل زيادة في الرسوم الجمركية أو العودة للعمل بها خلال الفترة الانتقالية.

أ. تقتصر هذه الإجراءات على الصناعات الناشئة، أو على قطاعات معينة في طور إعادة الهيكلة، أو تلك التي تواجه صعوباتٍ جدية، وخاصةً عندما تؤدي هذه الصعوبات إلى مشكلاتٍ اجتماعية خطيرة.

ب. يجب ألا تتجاوز الرسوم الجمركية المطبّقة على واردات سورية من المنتجات ذات المنشأ في المجموعة والناتجة عن تطبيق هذه الإجراءات 25 % من قيمتها. ويجب أن تحافظ على عنصر تفضيلي للمنتجات ذات المنشأ في المجموعة. ويجب ألّا يتجاوز المعدل السنوي الإجمالي لقيمة الواردات من المنتجات الخاضعة لهذه الإجراءات 20%، من المعدّل الإجمالي السنوي لقيمة الواردات من المنتجات الصناعية الناشئة في المجموعة أثناء السنوات الثلاث الأخيرة التي تتوفر إحصائيات عنها.

(3) - الدكتور مطانيوس حبيب، الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية. الأوروبية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2006/5/16

ج. تطبّق هذه الإجراءات لفترة لا تتجاوز 5 سنوات، إلا إذا سمحت لجنة الشراكة بفترةٍ أطول، وينتهي تطبيق هذه الإجراءات، كحد أقصى، في نهاية الفترة الانتقالية القصوى، ومدتها 12 عامًا.

د. لا يمكن تطبيق مثل هذه الإجراءات على منتجٍ ما، إذا مضى أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء الرسوم والقيود الكمية أو الضرائب أو الإجراءات ذات الأثر المماثل الخاصة بذلك المنتج.

هـ. تُعلم سورية لجنة الشراكة عن أي إجراء استثنائي تنوي اتخاذه، وخلال 30 يومًا من هذا الإشعار، يمكن أن تطلب المجموعة إجراء مشاورات تتعلق بمثل هذه الإجراءات والقطاعات التي تطبق عليها، قبل أن توضع موضع التنفيذ. وعندما تتخذ سورية مثل هذه الإجراء، فإنها تقدم إلى اللجنة الجدول الزمني لإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة بالاستناد إلى هذه المادة. ويجب أن ينصّ هذا الجدول على الإلغاء التدريجي لهذه الرسوم، وفق أقساط سنوية متساوية تبدأ بعد سنتين من فرضها على أبعد تقدير. ويمكن للجنة الشراكة أن تقرّر جدولًا زمنيًا مختلفًا.

جاءت هذه المادة بصيغة استثنائية، في حين أنها مادة أساسية في مجموع الاتفاقيات الدولية لإنشاء مناطق حرة، ومنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أي إنها لا تقدّم استثناء نتيجة الانضمام إلى الاتفاقية.

القسم الثاني من الاتفاقية يتعلّق بالمنتجات الزراعية والأسماك والمنتجات الزراعية المصنعة، وتستفيد السلع المتبادلة بين الجانبين من تسهيلات متبادلة، وفق بروتوكولين منفصلين: الأول لسورية، والثاني لمجموعة الاتحاد الأوروبي.

أ- المنتجات السورية التي منحت ميزات لدخولها إلى الاتحاد الأوروبي: يشمل ذلك ثلاث نقاط، الأولى معاملة المنتجات الزراعية السورية معاملة خاصة في الإطار العام، وذلك بتخفيض الرسوم عليها، مقارنة بالرسوم المفروضة على الدول الأخرى. والثانية إعفاء العديد من المنتجات الزراعية السورية من كافة الرسوم الجمركية عند تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي. والثالثة إعفاء بعض السلع الزراعية الحساسة بالنسبة لسورية من الرسوم الجمركية، وأهمّها: (45 ألف طن حمضيات وكميات مفتوحة من الكريب فروت، 15 ألف طن بندورة، 35 ألف طن بطاطا، 20 ألف طن تفاح، 10 آلاف طن زيت زيتون معبّأ وكميات غير محددة دوكمة، 20 ألف طن من المولاس، 3 آلاف طن عنب مائدة، وكميات غير محددة من عنب العصير)، مع العلم أن بعض السلع تخضع لأسعار الدخول.

ب- المنتجات الأوروبية التي منحت ميزات لدخولها إلى سورية: منح حصة لمنتجين أوروبيين بالدخول إلى سورية بإعفاء كامل للرسوم الجمركية، وبكمية 2.250 ألف طن من الحمضيات المختلفة، و2.500 ألف طن من التفاح.

ج- المنتجات الأوروبية التي مُنحت ميزات لدخولها إلى سورية: منح تخفيض من الرسوم الجمركية بمعدل 40% من الرسوم النافذة لحصص محددة، وهي: 300 ألف ليتر مياه معدنية،

50 ألف ليتر مشروبات غير كحولية، 350 ألف ليتر مشروبات كحولية، 50 طن سجائر، 150 طن تبغ مصنع[4].

الفصل الثاني من الاتفاقية يعنى باتفاقية الخدمات (GATS). ومن أهمّ المواد التي تشكّل خطرًا على النظام المالي والاقتصادي الوطني، ضمن الاتفاقية، ما تضمنه الباب الرابع من الاتفاقية: المدفوعات، حركة رأس المال، وقضايا اقتصادية أخرى.

- المادة 61: في الفصل الأول (المدفوعات وحركة رأس المال)، بحسب المادة 61 مع مراعاة أحكام المادة 63، يتعهد الطرفان بالسماح بجميع المدفوعات الجارية، من أجل العمليات العائدة لصفقات جارية بعملة قابلة للتحويل بِحُريَّة.

- **المادة 62**: في ما يتعلق بالصفقات العائدة لحساب رأس المال في ميزان المدفوعات، تضمن سورية والمجموعة، بدءًا من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق، الانتقالَ الحرّ لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية، عبر شركات مؤسسة وفقًا للقوانين النافذة حاليًا، والاستثمارات الجارية، وفق أحكام باب حقّ إنشاء الأعمال وتقديم الخدمات، وكذلك تصفية وتحويل عائدات هذه الاستثمارات والربح الناتج عنها إلى الخارج بشكل حرّ. وتتشاور الأطراف بهدف تسهيل وزيادة تحرير انتقال رؤوس الأموال بين سورية والمجموعة

- **المادة 63**: حينما تواجه سورية أو دولة أو عدة دول أعضاء في المجموعة، أو تتعرّض لخطر مواجهة صعوبات جسيمة في ميزان المدفوعات، يمكن لسورية أو المجموعة على التوالي، وفقًا للشروط المذكورة في إطار الغات ووفقًا للمادتين (8) و (14) من مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي، أن تتخذ إجراءات تقييدية بشأن المدفوعات الجارية إذا كانت هذه الإجراءات ضرورية جدًا. وفي ما يتعلق بالحساب الجاري، ليس هناك ما يمنع الالتزام به، وهو من البنود المتعارف عليها ويقرّها نظام بريتون وودز، ولكن ضرورة الالتزام بالتسديد الفوري لمدفوعات رأس المال تشكّل خطرًا على ميزان المدفوعات، وتعرّض الاقتصاد الوطني لمصاعب واخطار اقتصادية عامة، كما حصل في عدد من دول جنوب شرق آسيا في 1997، حيث أدى هروب الرساميل الأجنبية إلى انهيارات مالية ومصرفية في عدد من الدول.

- **المواد 64-66**: بحسب الفصل الثاني المعنون بـ «المنافسة»، الذي يشمل المواد 64-66، تقوم سورية بتكييف جميع احتكارات الدولة ذات الطابع التجاري، بحيث تضمن في نهاية السنة الخامسة عدم وجود أي تمييز في طريقة الحصول على السلع وتسويقها، بين مواطني سورية والدول الأعضاء. لكن هذا البند لا يتواءم في كثير من الحالات مع النظام الاقتصادي السائد في البلاد، مثل تسويق وإنتاج النفط، وأحيانًا السيطرة على أسواق بعض السلع الرئيسية للأمن الغذائي في البلاد، أو غير ذلك ممّا يعتبر أساسيًا للأمن الاقتصادي والطاقة والأمن الغذائي.

(4) - عطية الهندي، الزراعة في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، دمشق، كانون الثاني/ يناير 2006، صفحات متعددة.

- **المادة 67**: المشتريات الحكومية. وتؤكد وجوب المعاملة المتساوية لمزودي الخدمات المحليين والأجانب، والشفافية في المشتريات الحكومية. لكن من غير الممكن أن تكون جميع المشتريات الحكومية شفافة ومعروضة للجميع، فبعض المشتريات تتعلق بالأمن الوطني والأمن الصناعي وغيره، وهو حقّ سيادي للدولة.

- **المادة 72**: حقوق الملكية الفكرية، والصناعية، والتجارية: يجب إلزام الأطراف الأخرى بالتقيد بالفترات الزمنية المحددة للحماية، ويجب عدم استخدام هذا الحق كاحتكار يتنافى مع المصلحة العامة، وكون الإنتاج المعرفي والتقني هو ملك اجتماعي وإنساني مشترك، وفترة الحماية المتفق عليها هو مكافأة خاصة لإبداع الشخص أو المؤسسة أو غيرهما.

ثانيًا. بعض الآثار المتوقعة

من أوّل شروط الاتفاق، الالتزامُ باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وإتاحة السوق المحلي حرية التبادل، مع فرض قيود على قوانين الحماية في قانون التجارة والقوانين الأخرى المعمول بها في البلد المنضم للشراكة. وهذا الأمر يعرّض المنشآت والإنتاج المحلي للمنافسة الخارجية. ووفق بنية قطاعات الإنتاج في سورية، يوجد طيف واسع من المنشآت الصناعية والخدمية والتجارية الصغيرة والمتوسطة، تعمل بشكل يدوي أو نصف آلي، وهي أقرب إلى الورش والحِرف منها إلى الصناعة الحديثة، ومن ثم ستكون هذه المؤسسات عرضة لفقد حصتها من السوق في المنافسة، والخروج من السوق، إذا لم تقم بتحديث آلياتها وإنتاجها وأسلوب إدارتها وتأهيل عمّالها. وبحسب تقديرات دراسةٍ أُعدّت في إطار التحضير للانضمام للاتفاقية، ولم تنشر (دراسة الفرص والآثار المحتملة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على الاقتصاد السوري)[5]، فإن المنشآت المرشحة للخروج من السوق هي بعض المنشآت العاملة في مجالات أو أعمال محددة.

المنشآت المرشحة للخروج من السوق

- المنشآت التي تقوم بالتجميع ووضع اللمسات الأخيرة (صناعات هندسية تنتج التجهيزات المنزلية).
- صناعة المزج والخلط والتعبئة (الصناعات الكيميائية وبعض الصناعات الغذائية).
- الصناعات التي لا تمتلك قدرات تنافسية، ولم تقم بتحديث خطوط إنتاجها وإدارتها بشكل عام خلال الفترة التحضيرية، أو/ ولا تنجز التطوير خلال فترة التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الأوروبية المشابهة لمنتجاتها.
- شركات القطاع العام الصناعي التي لم يتم إصلاحها وإدارتها بأسلوب المنشآت الخاصة، ومن ضمنها تلك المستثناة كاحتكار حكومي بعد انتهاء فترة التخفيض التدريجي، والفترة المحددة لاستمرارها بوضعها الاحتكاري، حسب بنود الاتفاق.
- الشركات الصناعية التي لا تستطيع تحقيق شروط المنشأ المحلي أو التراكمي.
- المنشآت الصناعية الحرفية والصغيرة النظامية وغير النظامية، التي تعمل كمزود ثانوي لمنشآت صغيرة ومتوسطة وكبيرة أخرى مرشحة للخروج من السوق للأسباب السابقة[6].

(5) - الفرص والآثار المحتملة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على الاقتصاد السوري، المركز العربي للتنمية لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة، كانون الثاني/ يناير 2011.

(6) - المرجع نفسه، ص 50

إن السبب الرئيسي للخروج من السوق أو التوقف الكلي أو الجزئي إنما يعود أساسًا إلى عدم قدرة هذه المنشآت على مواجهة المنافسة، سواء في سوقها الداخلية أو في أسواقها التقليدية، وكانت مستمرة في العمل ومستفيدة من شروط حمائية وفرتها لها الدولة. وإذا كان السبب الرئيس لهذا الأثر السلبي يعود إلى المنافسة غير العادلة أو الشريفة (مثل التلاعب بشهادات المنشأ)، فإن السبب الثاني وراء هذه النتيجة هو ضعف كفاءة المنشآت الصناعية الإنتاجية والإدارية والتنظيمية والتسويقية في التعامل المبكر مع هذه التحديات، من دون إهمال الدور المهم الذي كان على الجهات الحكومية ومنظمات رجال الأعمال القيام به، لمواجهة هذه النتائج المتوقعة بوقت كاف.

الفرص الإيجابية التي تتيحها اتفاقية الشراكة

1. الدخول إلى سوقٍ تضم ما يقارب 500 مليون إنسان، بمتوسط دخل فردي يُقدّر بنحو 43.305 ألف يورو عام 2023

2. إقامة شراكات بين المستثمرين السوريين والأوروبيين، يمكن الاستفادة منها في نقل التكنولوجيا وأساليب الإدارة والتسويق الحديثة.

3. الاستفادة من برامج التدريب والتأهيل وبرامج المعونة الفنية لبناء القدرات اللازمة للتعامل بصورة أفضل مع متطلبات الشراكة.

4. الإفادة من فرص التمويل والمنح التي تستهدف الإصلاح القطاعي والمؤسساتي في سورية، وتعزيز قدرة المؤسسات الداعمة وإنشاء اللازم منها.

5. الاستفادة من القروض وصناديق التمويل ذات الشروط السهلة والرخيصة، من أجل تحديث الصناعة السورية.

6. الاستفادة من الخبرات الأوروبية، من أجل تطوير الصناعة السورية ونقل التقانة الحديثة إليها.

7. تحريض الصناعة السورية لتعبئة جهودها وإمكاناتها، لتحسين نوعية منتجاتها وخفض تكاليفها وتلبية متطلبات السوق الأوروبية، وجعلها قادرة على دخول هذا السوق والأسواق الأخرى مستقبلًا بشكل أفضل.

8. الاستفادة من تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج، والإسهام في تخفيض كلفة المنتج السوري وتحسين نوعيته، مقارنة بنوعية مدخلات الإنتاج من البلدان الأخرى.

ثالثًا. تقييمات نتائج برامج الشراكة في بعض الدول العربية

تطوَّرَ مشروع الشراكة بين ضفّتي المتوسط بمبادرة من الاتحاد الأوروبي، منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك بهدف التوسّع الاقتصادي وتحقيق نفوذ وأمن للاتحاد في محيطه، وبناء جدار حماية من الهجرة غير الشرعية واللجوء (حيث يرحّب الاتحاد بالهجرة الشرعية الانتقائية وفق احتياجاته، وتحتلّ أوروبا المرتبة الأولى في استضافة المهاجرين الشرعيين، نحو 94 مليون لاجئ عام 2024)[7]. وعكست اتفاقيات الشراكة أولويات الاتحاد الأوروبي، وقد تغيرت هذه الأولويات نتيجة عدم تحقق النتائج المرجوة من الاتفاقيات، وكانت البداية مع السياسة المتوسطية العالمية (GMP - 1972) التي ركزت على اتفاقيات تجارية ثنائية، وتحرير جزئي للمنتجات الصناعية وبعض المنتجات الزراعية.

وبعد توسّع الاتحاد الأوروبي، تم الانتقال إلى السياسات المتوسطية المجددة (RMP - 1990): التي ركزت على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وحماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، ودعم برامج التصحيح الهيكلي. وفي عام 1995 طرح الاتحاد «إعلان برشلونة» الذي شكّل مسارًا مختلفًا باعتماده ثلاث ركائز: الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية (بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010)، والشراكة الاجتماعية والثقافية[8]. ودُعم مشروع الشراكة (المتوسطية) بسياسات الجوار (2004)، ومن خلال التقييمات التي أجراها الاتحاد، تبين أنه قد حقق بعض النجاحات في إقامة منطقة تجارة حرة.

لكن هدف بناء فضاء للتنمية المشتركة بين ضفتي المتوسط ما يزال بعيدًا جدًا، والتفاوت يزداد بينهما، ولم يحقق البرنامج نجاحات في المسارَين الآخرين: الشراكة السياسية والأمنية، والشراكة الاجتماعية والثقافية، فأطلِقَ مشروع «الاتحاد من اجل المتوسط» (2008)، وذلك في مسعًى لتوفير آليات دعم مادي لمشروعات في مجالات الطاقة وأمن الطاقة، والبيئة، والحماية المدنية، والنقل، والتعليم، وعمل المشروع الجديد على تعزيز البنية المؤسسية، من خلال إنشاء «أمانة عامة دائمة»[9].

وعرضت المبادرة علاقات أوثق للدول مع الاتحاد الأوروبي، مقابل إحراز مزيدٍ من التقدّم في إصلاحاتها المؤسسية، لكن الإصلاح المؤسساتي وتحسين مستويات الحوكمة على صعيد المنطقة لم يحقّق تقدمًا فعليًا، رغم الرغبة المعلنة للاتحاد في تحسين البيئة الحوكمية في المنطقة وتطويرها وتقديم تحفيز مادي للدول لإجراء الإصلاحات، ولكن في المقابل كان الاتحاد يمارس ازدواجية في المعايير، ويتغاضى عن الفساد والاستبداد، مقابل جهود مبذولة في الحد من الهجرة، وفي التعاون

(7) -International Migrant Stock 2024 Key facts and figures, UN, Department of Economic and Social Affairs, Population Division UN DESA/POP/2024/DC/NO. 13 January 2025, p. 2

(8) -Josep Maria Jordán, The Euro Mediterranean Partnership and the Challenge of Development, https://www.iemed.org/publication/the-euro-mediterranean-partnership-and-the-challenge of development/- visited on 6/6/26, 8:53 AM Trade Liberalization

(9) -ibid.

الأمني (ضد الإرهاب)، وأدى ذلك في المحصلة إلى انتفاضات «الربيع العربي»، في ظل غياب الحريات والمشاركة والتنمية وانتشار الفساد والفقر والبطالة للشباب. وهذا ما حفّز الاتحاد الأوروبي لإطلاق استراتيجية جديدة «الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك»، متبنيًا مبدأ «المزيد مقابل المزيد» (More for More)، الذي يربط حجم المساعدات بمدى التقدّم في الإصلاحات الديمقراطية[10].

وفي شباط/ فبراير 2021، قدّمت المفوضية الأوروبية اقتراح تنفيذ «أجندة جديدة وطموحة ومبتكرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط»، في إطار سياسة الجوار الأوروبية. وحددت المبادرة خمسة «مجالات سياسات رئيسية» في هذا الصدد: 1) التنمية البشرية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛ 2) تعزيز القدرة على الصمود وبناء الازدهار واغتنام فرصة التحول الرقمي؛ 3) السلام والأمن؛ 4) الهجرة والتنقّل؛ 5) التحول الأخضر: القدرة على التكيف مع تغير المناخ والطاقة والبيئة[11]. وذلك في محاولة درء لإمكانية إعادة أحداث «الربيع العربي»، لأن ظروف تولدها ما زالت ماثلة أمام الاجيال الجديدة. مع ذلك، تبقى اتفاقيات الشراكة المرجع الأساسي والإطار العام الذي تعمل من خلاله آليات الدعم والتطوير للأهداف والسياسات.

لم تتوفر حتى الآن دراسات مستقلة، تقيم نتائج تجارب الشراكة في عدد من الدول العربية، وذلك لتشابه ظروفها الإنتاجية والحوكمية والإدارية، وتتوفر بعض الدراسات غير المكتملة ولعدد محدود من الدول العربية، منها دراسة بعنوان «مصر والاتحاد الأوروبي: تقييم الشراكة المصرية الأوروبية المتوسطية»، تقدّم دراسة أولية وجزئية عن نتائج الشراكة بالنسبة لمصر حتى عام 2007 التي تمثل نموذجًا لما تم تحقيقه ومدى الإفادة المتحققة. ويجدر التنبيه هنا أن الدراسة تشمل السنوات (1998-2007)، وكانت مصر قد وقعت اتفاقية الشراكة في (25 حزيران/ يونيو 2001)، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 حزيران/ يونيو 2004.

بلغ وسطي معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر، لأعوام 1990- 1995، نحو 3.8 %، ومعدّل التضخم 13.2%، ومعدّل البطالة 10%. وبلغ معدّل دخول الاستثمار الأجنبي 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وبلغ وسطي المعدلات السابقة للسنوات 2005-2007 نحو 6% للناتج المحلي الإجمالي، و8.6% للتضخم، و10.3% بالنسبة للبطالة، و8% من الناتج المحلي للاستثمار الاجنبي المباشر[12]. ويلاحظ أن هناك تحسّنًا ملموسًا على صعيد الاقتصاد الكلي مع استمرارية مشكلة البطالة، وهذا ما يطرح تساؤلات حول طبيعة النمو المتحقق والقطاعات المستفيدة من النمو أو التي حققت نموًا، هل كانت الزيادة ناتجة عن تحسّن في الإنتاجية أم أن النمو كان في

(10) - ibid. p5

(11) - Erwan Lannon, Fragmentations in the Regional Mediterranean Integration Euro-Mediterranean Regional Cooperation and Integration: The Urgent Need for an Enhanced Agenda ,Euro-Mediterranean-Regional-Cooperation-Integration-Enhanced-Agenda-Lannon-IEMedYearbook2022. p.3

(12) - Ashraf S.E. Sale and Hanane F. Abouelkheir, Egypt and the EU: An Assessment of the Egyptian Euro-Mediterranean Partnership، Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 15, No. 1, May 2013, Table 1: Basic Economic Indicators of the Egyptian Economy, p. 44

قطاعات قليلة العمالة كثيفة رأس المال، أم أن معدلات النمو ما زالت دون عتبة تحفيز إيجاد فرص عمل جديدة؟

ويتبين من الدراسة وجود تحسّن نسبي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها لم تترجم بزيادة في حصة إجمالي رأس المال الثابت في الناتج المحلي (ما قد يعني استثمار في المحفظة وسندات حكومية وغيرها)، وتشير الورقة إلى عدم وجود أدلة على تسارع التغيّر في هيكل إنتاج الاقتصاد المصري منذ عام 1995. وقد ارتفعت الحصة النسبية للقيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا طفيفًا بين عامي 1995 و2007، في حين انخفضت حصة الخدمات انخفاضًا طفيفًا، وينطبق الأمر نفسه على الزراعة (مؤشرات التنمية العالمية).

وكانت مصر ذات اقتصاد منفتح بدرجة كبيرة نسبيًا، حيث بلغت صادراتها وارداتها 22% و26% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، في عام 1995، وشملت القطاعات التصديرية، قطاع الخدمات، ومن ضمن ذلك عائدات قناة السويس والسياحة التي تمثل 53% من إجمالي الصادرات، وقطاع النفط 15% من الإجمالي، في حين شكل قطاع المنسوجات 11% من إجمالي الصادرات[13]. ونمت الصادرات بمعدل وسطي سنوي يُقدّر بما يعادل 28% بين عامي 2003 و2007. وارتفعت حصة صادرات مصر في التجارة العالمية، من 0.067% عام 1995، إلى 0.116% عام 2007. وفي المقابل، تحقق نمو في الواردات بمعدل 28% بين عامي 2003 و2007 (باستثناء انخفاض بنسبة 9% بين عامي 2005 و2006). وانخفضت حصة واردات مصر في التجارة العالمية، من 0.225% عام 1995، إلى 0.192% عام 2007[14].

مع ذلك، استمر العجز في الميزان التجاري منذ عام 1995، وشهدت التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ومصر نموًّا، من نحو 10مليار يورو قبل دخول مصر في الشراكة، إلى 11.8 مليار يورو في 2004، وإلى 20.8 مليار يورو عام 2008. وبلغ العجز التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي 4 مليارات يورو[15]. ونجحت السياسة الاقتصادية الكلية في خفض التضخم إلى 8.6 % حتى عام 2007، ثم بدأ التضخم في الارتفاع مجددًا (12% في 2007، و13% في 2008)، وأدى ذلك إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، وتراجع الاستثمار، وانخفاض مستوى المحتوى التكنولوجي للسلع والخدمات[16]. ما عزز الشكوك حول عمق التحولات الجارية على الصعيد الاقتصادي، وضآلة المكاسب الإنتاجية المتحققة.

(13) Ashraf S.E. Sale and Hanane F. Abouelkheir, Egypt and the EU: An Assessment of the Egyptian Euro-Mediterranean Partnership، Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 15, No. 1, May 2013, p. 44

(14) - ibid. p.p.54,55

(15) - ibid. p.56

(16) -- ibid. p.57

اتفاقية الشراكة المغربية – الأوروبية[17]

حرصت اتفاقيات الشراكة على تطبيق خطوات متماثلة في الانفتاح والتخفيضات الجمركية، وأخضع قطاع الزراعة للأجندة الزراعية في «السوق الموحدة» (السوق الزراعية الموحدة للاتحاد)، واعتبرت الدول المتوسطية الجنوبية ذات القطاع الزراعي الواسع ذلك إجحافًا في حقها، لكونها تمتلك أفضليّة نسبية في هذا القطاع، وإخراج هذا القطاع من شروط التحرير يُشكّل حرمانًا من فرص إنتاجية وعوائد تمويل عملية التنمية، ويساعد في تطوير القطاع عبر التعاون في تبادل الخبرات والمعرفة العلمية والتقنية.

تفكيك الرسوم الجمركية حتى إلغائها عمليّة أولية في إطار زيادة المبادلات ومنح الشركات ميزة تنافسية تجاه الآخرين، وقد طبقت هذه الآلية في جميع الاتفاقيات على المنتجات المصنعة دون المنتجات الزراعية، ووفق بنية صادرات كل دولة، ستحظى صادرات الاتحاد الأوروبي (التي تشكل ما يزيد على 70% من إجمالي مستوردات تونس وما يقارب 60% من مستوردات الجزائر والمغرب، وأكثر من 40% من مستوردات لبنان، وما بين 30 و40% من مستوردات سورية ومصر والأردن[18]) بميزة انخفاض السعر، إضافة إلى ما تتمتع به من جودة نسبية، في حين تنخفض حصة المنتجات المصنعة في صادرات دول جنوب المتوسط إلى ما لا يزيد على 20% من مجموع صادرات تلك الدول نحو الاتحاد. وهذا يعني أن التخفيضات الجمركية هي في مصلحة دول الاتحاد، في الوقت الذي تشكل فيه تراجعًا في العائدات الجمركية (مبني على بيانات 1999-2000) يراوح بين 1 و4% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الدولة. وفي حالة المغرب، خلصت الدراسة إلى أن إجمالي الخسائر في الإيرادات الضريبية على مدى 12 عامًا سيصل إلى نحو 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2003 وحده، قُدّرت هذه الخسائر بأكثر من 225 مليون يورو، وهو مبلغ يتجاوز بكثير المساعدات المقدمة عبر صناديق ميدا (MEDA) ذلك العام[19]. وسينعكس ذلك بتقليص إيرادات الدولة، وتراجع إنفاقها العام على الخدمات والأجور وغيرها، ثم يكون التراجع في الدخل الحقيقي للأسر الفقيرة. وفي حال الاستعاضة عن هذا الفاقد من قبل الدول بضرائب غير مباشرة على الاستهلاك أيضًا، ستدفع الفئات الفقيرة والمتوسطة تلك الزيادات من مستوى معيشتها.

الميزان التجاري والتنافسية

نتيجة الإعفاء من الرّسوم الجمركية سيزداد الوارد من تلك السلع التي ستتمتع بميزات تنافسية، مقارنة بالمنتج المحلي عالي التكلفة، وسيؤدي ذلك إلى إغلاق المنشآت خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وخروجها من الإنتاج وزيادة معدلات البطالة، وعدم التناسب بين الزيادات في الواردات،

(17) - IVÁN MARTÍN, The Social Impact of Euro-Mediterranean Free Trade Areas: A First Approach with Special Reference to the Case of Morocco, Mediterranean Politics, Vol. 9, No.3 (Autumn 2004), pp.422–458

ISSN 1362-9395print/ISSN 1743-9418online DOI: 10.1080/1362939042000259951 2004Taylor &FrancisLtd

(18) Ibid, p. 433

(19) - Ibid, p. 432

وتقلّص القدرات الإنتاجية في البلاد، ومن ثم يزداد العجز التجاري في ميزان المدفوعات. ويرى البعض أن دخول المنتجات الأوروبية معفية من الضرائب يقلّص تكاليف مدخلات الإنتاج والآلات للدولة المستوردة، ويحسّن من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ولكن في معظم الدول تعفى التجهيزات والمعدات الإنتاجية من الرسوم الجمركية، أو تطبّق عليها رسوم محدودة، وتُعامَل المواد الأولية وأحيانًا الوسيطة المعاملة ذاتها، أي إن انعكاسات الإعفاءات الجمركية في هذا المجال ذات أثر محدود. أما بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، فليس هناك من حافز فعلي للاستثمار، مع تنافسية عالية في السوق المحلي، وضعف في القدرة الشرائية لفئات واسعة من السكان.

البطالة والفقر:

الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية عاملٌ مخفّفٌ لآثار الفقر، في المجتمعات المدينية الفقيرة والريفية عمومًا، وتراجع إيرادات الدولة وتقليص برامج الإنفاق العامة، واللجوء إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في كثير من الحالات، وتآكل القدرة الشرائية للفئات الفقيرة، كل ذلك يفاقم مشكلات الفقر وعدم توفر فرص العمل. وتزداد مخاطر الفقر مع توجه الشركات نحو سياسات تشغيل مرنة، لزيادة قدرتها التنافسية (تقليص الأجور، أعمال مؤقتة وجزئية تقليص الالتزامات الاجتماعية). ويورد تقرير (المنتدى الاقتصادي الأوروبي، 2002)، عن الآثار الاقتصادية للشراكة، ما يلي: «انخفضت الأجور الحقيقية، واتسعت فجوة الدخل، وارتفعت البطالة، وخاصة بين الشباب. وأصبحت الأسر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآن أفقر»[20]. وتشير تقديرات النماذج التجريبية، عن نتائج إنشاء مناطق حرة على معدّلات النمو في الدول الأقل نموًّا، إلى أن هذا التأثير يراوح بين 2 و3% من الناتج المحلي الإجمالي، على مدى فترة تنفيذ السوق الحرة بأكملها، أي في أفضل الأحوال، 0.25% إضافية على معدل النمو المعتاد سنويًا خلال 12 عامًا. وهو معدّل ضئيلٌ جدًا قياسًا على احتياجات دول المتوسط لاستيعاب الزيادات السنوية في قوة العمل.

تقييم أولي لنتائج اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية

في عام 1995، أصبحت تونس أوّل بلدٍ متوسطي يوقّع اتفاق شراكة مع الاتّحاد الأوروبي، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ سنة 1998. وبموجب ذلك، اتفق الطرفان على إحداث منطقة تبادل تجاري حرّ بين الجانبَين سنة 2008. وواكبت التطورات في سياسات الاتحاد الأوروبي، تجاه مسار الشراكة، سياسات الجوار 2004، والاتحاد من أجل المتوسط عام 2008[21]. وحققت تونس بعض المكاسب نسبيًا، مقارنة بغيرها من الدول جنوب المتوسط التي التحقت بالشراكة لاحقًا، حيث كانت تونس قد استعدّت وحاولت أن تتجنب الانعكاسات الضارة للانفتاح على السوق الأوروبية.

(20) -- ibid. p.435

- أنور الجمعاوي، الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في المنجز والمنشود، مجلة مدارات سياسية، المجلد (09)، العدد (02)، 2025، ص 244 -261، (21) تاريخ النشر 2025/12/30

أدّى الانفتاح على السّوق الأوروبية المتطورة التي استفادت من تفكيك التعريفات الجمركية إلى تشكيل ضغوط تنافسية على «صناعات إحلال الواردات» التي كانت تتمتع بحماية عالية. وأدى ذلك إلى خروج العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الإنتاج، وقُدّرت تكاليف التعديل الهيكلي الناتجة عن انتقال العمالة بين القطاعات بنحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان من المتوقع حينذاك أن يضطر 8% من القوة العاملة إلى تغيير وظائفهم أو إلى إعادة التأهيل[22]. وركزت تونس بشكل أكبر على تحرير تجارة المنتجات الصناعية، وكانت المكاسب الأساسية من نصيب القطاع الصناعي، حيث أدى تبني المعايير الفنية ومعايير الجودة الأوروبية إلى تحسين أسعار الصادرات، وقبول المنتجات التونسية في الأسواق الدولية، فحقق ذلك مكاسبَ قُدّرت بنحو 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

جعلت تونس القطاعَ الصناعي محورًا أساسيًا للاتفاقيات لإقامة منطقة تجارة حرة للمنتجات الصناعية، خلال فترة انتقالية مدتها 12 عامًا، واعتُبر قطاع الخدمات نقطة ضعف، حيث أحالت الاتفاقية أساسًا مسألة تحرير الخدمات إلى «الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات" (GATS) الملحقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي الاتفاقية التي قدّمت فيها تونس التزامات محدودة للغاية، مع ذلك قُدّرت مكاسب الرفاهية الإجمالية بنحو 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا عند التنفيذ الكامل، منها 1.3% ناتجة عن تبنّي المعايير الفنية والجودة الأوروبية، وليس من التحرير المباشر لقطاع الخدمات كقطاع مستقل ومع ذلك، فإن المكاسب في قطاع الخدمات كانت «ديناميكية» وغير مباشرة، حيث نتجت عن تحسين كفاءة مرافق التمويل والاتصالات والنقل[23].

استفادت تونس من إدراج برامج التحديث الصناعي(Mise à Niveau:) لنقل التكنولوجيا الحديثة، من خلال برامج ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي لتسهيل نقل التكنولوجيا والتدريب المهني. تم تنفيذ برنامج يمنح إعانات تراوح بين 10% إلى 20% من تكلفة المشاريع الاستثمارية المخصصة للتحديث التكنولوجي، بإجمالي استثمارات يعادل 1% من الناتج المحلي الإجمالي.[24] وقُدّرت الخسارة في الإيرادات الضريبية لتونس بنحو 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2008. ولم تحقّق تونس شأنها شأن الدول المتوسطية الجنوبية الأخرى تطورًا ملموسًا في قطاعها الزراعي، نتيجة الحاجز الذي أقامه الاتحاد الأوروبي لحماية «السوق الموحدة»، وتأثرت صادرات زيت الزيتون والنبيذ والحوامض بالحصص المقررة، وكان زيت الزيتون هو الأكثر استفادة من الأسعار المدعومة في الاتحاد الأوروبي.

أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري لتونس وبات يسيطر على 54.8 % من تجارتها في عام 2024، نحو 67.2 % من صادرات تونس تتجه إلى الاتحاد، و45.2 % من واردات تونس مصدرها دول

(22) - Josep Maria Jordán, The Euro-Mediterranean Partnership and Development Assistance: Past Trends and Future Scenarios Rym Ayadi and Salim Gadi- MEDPRO Technical Report No. 32/March 2013

(23) - Rym Ayadi and Salim Gadi, The Euro-Mediterranean Partnership and Development Assistance: Past Trends and Future Scenarios - MEDPRO Technical Report No. 32/March 2013

(24) - ibid.

الاتحاد. وظلّت الاستثمارات المباشرة للاتحاد تشكّل بين 70 و85 % من إجمالي الاستثمار الاجنبي في تونس لسنوات عديدة[25]، ما ينعكس على هيكل الاستثمار والإنتاج وتوزع النشاط الإنتاجي جغرافيا. تأثر القطاع الصناعي والإنتاجي بشكل ملموس نتيجة أن نحو 90 % من المنشآت الصناعية هي صغيرة ومتوسطة، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد منها وإغلاقها، وارتفع معدل البطالة نتيجة ذلك إلى 15.5% عام 2024، وكان ما يقارب 38% منهم من الشباب[26]. احتلت الهجرة واللجوء مساحة مهمة في اتفاقية الشراكة، وتزايدت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد بعض الأحداث الأمنية في دول الاتحاد وغيرها، حيث تحول التعاون من منطق الشراكة إلى منطق المقايضة الأمنية، وأصبحت المساعدات الأوروبية مشروطةً بتشديد الرقابة على السواحل والحدود، وبقبول تونس لعب دور الحارس المتقدّم لأوروبا[27].

يتبيّن من تجارب عدد من الدول العربية أن الآثار المتوقعة للشراكة والنتائج الأولية للاتفاقية تحمل في طياتها فرصًا وتفتح آفاقًا للتنمية إذا تم التعامل مع بنودها كمدخلات، على المخطط أن يضعها في مكانها ضمن مدخلاته الوطنية، ومن ثم يمكن أن تشكّل عاملًا مساعدًا ومحفزًا للخطة الوطنية، وليست بديلًا عنها. الشراكة هي عامل مساعد، إذا تم توظيف التحرير التجاري والمساعدات الفنية والمادية، في مصلحة الخطة الوطنية، لقد كانت تونس أكثر من استفاد من الشراكة، نتيجة استعداداتها المسبقة والاحتياطات التي اتخذتها، مع ذلك تواجه صعوبات وخسائر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي، والسياسات الاجتماعية والتخطيط والاستشراف، كل ذلك مهمّة السلطات الوطنية ومسؤوليتها، فمعالجة مسائل البطالة والفقر وضعف النمو وهشاشة بنى الاقتصاد الوطني ليست مسؤولية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بل هي مسؤولية الدولة ذات السيادة. وإذا كان هناك بنود وشروط مجحفة في مصلحة البلاد، فهذا ناتج عن ضعف القدرات التفاوضية والاستعدادات للتفاوض. إنّ تدهور معايير الحوكمة وتركّز السلطة في أيدي عدد محدد من المسؤولين في الدولة، وعدم إشراك المجتمع المحلي والمدني في حوار عام وفي اتخاذ القرار، كلّها عوامل تعزّز فرص الفساد والخلل في توزيع الثروة، وتؤدي إلى ضعف قدرات الدولة وعجزها عن الدفاع عن مصالحها.

(25) -- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 247-248

(26) -المرجع نفسه، ص 251

(27) - المرجع نفسه، ص 255

رابعًا. الواقع الحالي لسورية والاحتياجات الأساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي

تأثر العمل الإحصائي بالمواجهات المسلّحة التي انتشرت في معظم مناطق سورية، وبافتقاد الأمن وانتشار حواجز مناطق النفوذ، وبخروج المؤسسات الحكومية من المناطق التي أصبحت خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لم يعد العمل الإحصائي الرسمي ممكنًا في عدد من المناطق، ولم تصدر بيانات وتقديرات عن جميع المناطق السورية، ولم تكن الحكومة المركزية مهتمةً بتوفير بيانات فعلية أو قريبة من الدقّة للمواطنين وللعالم الخارجي. وفي الوقت ذاته، لم تهتم قوى الأمر الواقع ببذل جهد في العمل الإحصائي والبيانات. وبعد سقوط نظام الأسد، لم تشعر الحكومة المؤقتة الحالية حتى الآن بالحاجة الماسة للبيانات، ومن ثم، سنعتمد في هذه الورقة بيانات صادرة عن المركز السوري لبحوث السياسات، ومعطيات البنك الدولي وتقديراته.

من الملاحظ أن واقع النشاط الاقتصادي في سورية، ومستوى تطور القطاعات وإنتاجها وإنتاجيتها، لا يتوافقان مع الأرقام التي يتداولها أو يعتمدها المسؤولون، إذ إن معدّل النمو الاقتصادي، وفق منهجية تراكمية يتبعها المركز السوري لبحوث السياسات، كان هامشيًا عام 2025 مقارنة بعام 2024، وكان يقارب 3 بالألف، في حين كانت تقديرات الحكومة أكثر من ذلك بكثير، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 45% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، في حين ادعت الحكومة أن الناتج المحلي الإجمالي في سورية سيعود إلى مستواه في عام 2010، العام القادم 2026، وهذا ليس مخالفًا للواقع فقط، ولكنه مخالف للمنطق أيضًا، لأن العملية تتطلب حسابيًا معدلات نمو غير مسبوقة نحو 300% في عام واحد[28].

وبحسب المعطيات المتوفرة، كانت القطاعات الاقتصادية جميعها تقريبًا ذات مساهمة سالبة في النمو الاقتصادي، خلال السنوات 2011-2025، باستثناء قطاع النقل والاتصالات، حيث استمر النمو الحقيقي في خدمات الخليوي والإنترنت، ونمت إلى جانب ذلك خدمات الهيئات التي لا تهدف إلى الربح، نتيجة الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية المتزايدة[29]. وهذا يعني أن السنوات (2011-2025) قد راكمت تآكل القدرات الإنتاجية مع تدهور في جميع القطاعات الأخرى المستندة إليها، حيث تراجع قطاع الزراعة عام 2025 إلى ما يقارب 46.5%، من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع عام 2010، وتراجع إنتاج بعض المحاصيل الرئيسية بين التاريخين (القمح بمعدل -70.09، وازداد الشعير بنحو 50.29%، وغيرها مثل القطن والفواكه والحمضيات، في حين نمت الحبوب المختلفة الأخرى بما يعادل 98.02% والخضار بنحو 6.21%)[30]، وفي قطاع الصناعة التحويلية تراجع الناتج

(28) - المالية العامة في سوريا الانتقالية: فائض محاسبي وعجز في الدور التنموي للدولة، 15 نيسان/ أبريل 2026، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق.

(29) - التعافي الخطابي والركود الفعلي للناتج المحلي الاجمالي في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، آذار 2026، الشكل رقم 2، ص 5

(30) - المرجع نفسه، الجدول رقم 1، ص 6

المحلي الإجمالي للقطاع ليبلغ عام 2025 ما يقارب 20%، من حجم إنتاجه لعام 2010، حيث إن استهلاك الكهرباء في القطاع قد انخفض بما يقارب 64.5% من استهلاكه عام 2010، أي أن القطاع يعمل بنحو 35% من طاقته لعام 2010، وتراجع إنتاج المصافي بما يزيد على 57% من إنتاجها لعام 2010 [31]. وفي الوقت ذاته تراجع الإنتاج المحلي بالنسبة للنفط 76.94%-، والغاز بنسبة - 53.95%، والكهرباء بما يعادل [32]61.7%-.

تدلل المعطيات المذكورة على مستويات الضعف التي وصلت إليها القطاعات الإنتاجية، نتيجة افتقاد الطاقة، سواء في الإنتاج أو في التوفّر من مصادر مختلفة، ويرتبط هذا التراجع بعوامل أساسية في البنية التحتية الخدمية والمدنية، فضلًا عن عوامل ترتبط بالإنتاج. وبحسب تقديرات البنك الدولي للأضرار الناشئة نتيجة الصراع المسلّح بين عامي 2011 و2024 في سورية، فقد «ألحق النزاع أضرارًا تُقدّر بنحو 108 مليارات دولار أميركي، أي ما يقارب 30% من إجمالي قيمة الأصول الثابتة في البلاد. وبلغت أضرار المباني السكنية 33 مليار دولار أميركي، أي حوالي 23% من قيمتها الإجمالية البالغة 143 مليار دولار أميركي. أما المباني غير السكنية، فقد بلغت أضرارها 23 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل 27% تقريبًا من قيمتها المُعرّضة للخطر، والبالغة 87 مليار دولار أميركي. وتكبّدت البنية التحتية النسبة الأكبر من الأضرار، حيث بلغت قيمة الأصول المتضررة 52 مليار دولار أميركي، ما يُعادل 40% من قيمتها الإجمالية المُعرّضة للخطر والبالغة 130 مليار دولار أميركي»[33].

تدمير 30% من رأس المال الثابت والمعرض للخطر، حسب التقييم، من ضمنه قيمة التدمير في البنية التحتية الإنتاجية والخدمية والمدنية، وانعكست جملة هذه الخسائر في فقدان فرص العمل واتساع دائرة الفقر، لتبلغ ما يقارب 90 بالمئة من السكان، ملايين السوريين فقدوا رأسمالهم المادي وأحيانًا الإنتاجي، وعند التفكير في أولويات إعادة الإعمار، لا بدّ من وضع الأوليات وفق الاحتياجات المرصودة في قطاعات الإنتاج والبنية التحتية. وفي التفاصيل معالجة مشكلات قطاع التعليم والصحة وتوسيع مظلة الضمان الصحي، لتشمل جميع المواطنين واحتياجاتهم الصحية، ومنح الأولوية لإعادة بناء البنية التحتية التعليمية، وقطاعات الإنتاج والخدمات والمرافق العامة.

إعادة النقاش والحوار حول اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، لا بد من أن يكون على خلفية النقاش، احتياجات إعادة الإعمار والمجالات التي يمكن أن يكون التعاون الأوروبي ضروريًا، والأولويات المطلوبة في الاتفاقية، وهذ يتطلب العمل والاستعداد لتحضير إطار عام لبنود الاتفاقية، يلبّي قدر الإمكان احتياجات التعافي وإعادة الإعمار.

(31) - المرجع نفسه، الجدول رقم 2، ص 7

(32) - المرجع نفسه، الجدول رقم 3. ص 8

(33) -THE SYRIAN CONFLICT PHYSICAL DAMAGE AND RECONSTRUCTION ASSESSMENT (2011 – 2024) August 202.. p20.

خامسًا. البدائل والمطلوب من سورية

جرى التحضير لاتفاقية الشراكة في ظروف دولية وإقليمية وسورية مغايرة تمامًا، لما آل إليه الوضع الحالي، وهذا يعني أن التوافقات التي تُوصّل إليها عام 2008 لم تعد متناسبة مع الظروف الحالية، ويتطلب ذلك إعادة الحوار والتفاوض على الاتفاقية ككل أو على أجزاء منها. ومن ثم، على سورية الاستعداد والتحضير لجولات المفاوضات، بالعمل على ما يأتي:

- تحديد أولويات ما تحتاجه سورية من الشريك الأوروبي، في إنجاز خطتها الاقتصادية وإعادة الإعمار والتطور اللاحق.

- البدء بالإصلاح الإداري والتنظيمي والمؤسساتي، ومحاربة الفساد والحد من آثاره، وإعادة النظر بالتشريعات والقوانين التي تقادمت أو أصبحت معيقة بالنسبة للأعمال.

- تشكيل لجان أو هيئات تضم ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات المهنية والأهلية، لمشاركتها في التحضير ومناقشة الآراء المطروحة وتحديد الأولويات.

- إعداد فريق للتفاوض يتمتع بالمؤهلات والتدريب الكافي، والاستعانة بالخبرات الخارجية لإعداد الفريق.

- ضرورة الاستفادة من التطورات الحالية بالاتجاه نحو التفاوض والمساواة بين أطراف التشارك أو التعاقد، لتعديل بعض النصوص أو الشروط التي تتخذ صفة الإلزام أو التي لا تتناسب مع الأوضاع السورية.

سادسًا. الاستنتاجات والاقتراحات

حاولت الورقة عرض بعض أهم بنود الاتفاقية والمواد الإشكالية التي تتطلب إعادة النظر، وعرضت بعض الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على الاتفاقية. وحتى الآن ما زال عدد دراسات تقييمية متخصصة حول تجارب بعض الدول المنضمة إلى الاتفاقية محدودًا، ولذلك كانت الفوائد محدودة من تجارب دول جنوب وشرق المتوسط المنضمة للاتفاقية. وعرضت الورقة البدائل الممكنة، وبيّنت الصورة الكلية إمكانية أن تكون الاتفاقية ذات آثار أكثر إيجابية بالنسبة للنمو والتطور للبلدان المتشاركة. ويمكن تعزيز ذلك عبر الحوار والنقاش المشترك، في «مجلس الشراكة»، وفي كافة اللجان والهيئات على مستوى الدول الأعضاء (كاتحاد أوروبي)، والدول المشاركة المنضمة للاتفاقية.

وكانت الاتفاقية قد عرضت العديد من الفرص للتعاون وتقديم الدعم الفني والعلمي والمادي، بغية توظيفها بالشكل الأنسب في أكثر المجالات فائدة، وبيّنت الضعف الكبير في تطبيق الاتفاقية في التعاون والعمل المشترك والانتقال الفعلي للشراكة بين الجانبين، وهو ما يكرّس أولوية «منطقة التجارة الحرة»، ويمكن التركيز في المرحلة القادمة على:

- الحرص على إعادة التفاوض على عقد الشراكة وبعض بنوده الاكثر تأثيرًا بالنسبة لسورية.

- التركيز على الجانب التنموي والشراكة بعيدة المدى، لبناء فضاء تنموي يتمتع فيه جميع السكان بالأمن والحرية وحقوق الإنسان، وهذا يتطلب تعاونًا وتشاركًا على كافة المستويات.

- بعض البنود في الاتفاقية تحدّ من إمكانية الدولة ممارسة سيادتها كاملة على أراضيها، ما يتطلب إعادة النظر فيها للحد من تجاوزها على السيادة الوطنية (مثال اتفاقية الخدمات تتيح الاتفاقية بذاتها مرونة عدم الالتزام ببعض بنودها وبتقييده في قطاعات معينة) اتفاقية الشراكة تطرح بنود اتفاقية الخدمات كجزء ثابت في الاتفاقية، من دون أخذ مصالح الدول الشريكة بالاعتبار، وهذا ما يتطلب مراجعته وإخراج البنود من صلب الاتفاقية، وجعلها في ملحق اختياري أو في جدول زمني للتنفيذ.

- عدم تطبيق البنود الماسة بالأمن الوطني، مثل (التوريدات، واحتكار الدولة لبعض القطاعات، والمشتريات الحكومية).

- عدم تحرير أسواق المال (الحساب الجاري والحساب الرأسمالي)، خاصة في السنوات الأولى من إعادة الإعمار، وإنجاز إصلاحات في النظام المالي والسوق المالي وتعزيز القوانين والتشريعات الوطنية في هذا المجال، وتدعيم المؤسسات المالية الوطنية والشفافية في القطاع.

- وضع برنامج للتحديث التكنولوجي في سورية، يقوم على نقل التكنولوجيا والتدريب والتأهيل ضمن خطة زمنية واولويات قطاعية.

- تقديم مقترحات لمشاريع إقليمية تربط الإقليم مع أوروبا، وتسدّد سورية حصتها من المشروع من أرباحها التي تحصل عليها.

- الحصول على حصص كافية من المنح الدراسية الجامعية والعليا لتأهيل الكوادر الوطنية.

- مشاركة سورية في المؤسسات البحثية والعلمية على صعيد الاتحاد، ومشاركتها في البحوث المشتركة على صعيد الاتحاد.

- إعادة تأهيل الجامعات السورية والمساعدة في تطوير مناهجها.

- إعادة النظر في تعريف الدولة الأولى بالرعاية، والأخذ بالاعتبار عضوية سورية في (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ومناطق أخرى مع تركيا وإيران، وتحديد تسهيلات مساعدة ومحددة في هذا المجال.

- إعادة التفاوض على الحصص.

المراجع

المراجع العربية

الجمعاوي، أنور. الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في المنجز والمنشود، مجلة مدارات سياسية، المجلد (09)، العدد: (02)، 2025.

حبيب، مطانيوس. الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية . الأوروبية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2006/5/16

الهندي، عطية. الزراعة في اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، كانون الثاني/ يناير 2006.

المالية العامة في سورية الانتقالية: فائض محاسبي وعجز في الدور التنموي للدولة المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق 15 نيسان/ أبريل 2026.

التعافي الخطابي والركود الفعلي للناتج المحلي الإجمالي في سورية، المركز السوري لبحوث السياسات، آذار/ مارس 2026.

الفرص والآثار المحتملة لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على الاقتصاد السوري، المركز العربي للتنمية لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة، كانون الثاني/ يناير 2011.

المراجع الأجنبية

- Ashraf S.E. Sale and Hanane F. Abouelkheir, Egypt and the EU: An Assessment of the Egyptian Euro-Mediterranean
- PartnershipوTopics in Middle Eastern and African Economies Vol. 15, No. 1, May 2013, Table 1: Basic Economic
- Indicators of the Egyptian Economy,
- Cooperation and Integration: The Urgent Need for an Enhanced Agenda, Euro-Mediterranean-Regional-

- Cooperation-Integration-Enhanced-Agenda-Lannon-IEMedYearbook2022.
- Erwan Lannon, Fragmentations in the Regional Mediterranean Integration Euro-Mediterranean Regional
- International Migrant Stock 2024 Key facts and figures, UN, Department of Economic and Social Affairs,
- Population Division UN DESA/POP/2024/DC/NO. 13 January 2025
- IVÁN MARTÍN, The Social Impact of Euro-Mediterranean Free Trade Areas: A First Approach with Special Reference
- to the Case of Morocco, Mediterranean Politics, Vol. 9, No.3 (Autumn 2004),
- Josep Maria Jordán, The Euro-Mediterranean Partnership and Development Assistance: Past Trends and
- Future Scenarios Rym Ayadi and Salim Gadi- MEDPRO Technical Report No. 32/ March 2013
- Rym Ayadi and Salim Gadi, The Euro-Mediterranean Partnership and Development Assistance: Past Trends
- and Future Scenarios - MEDPRO Technical Report No. 32/March 2013
- T H E S Y R I A N C O N F L I C T Physical Damage And Reconstruction Assessment
- (2011 – 2024) Aug-2025
- L'UE ouvre un nouveau chapitre dans ses relations avec la Syrie, Commission européenne –
- Communiqué de presse, Damas, le 9 janvier 2026.

المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة
The Arab Center for Contemporary Studies